

الهجرة الدولية: بين واقع الاجتثاث ومظاهر الاندماج غير العادل

**International migration: between the reality of eradication and the manifestations of unequal integration**

سعيد موساوي، أستاذ مساعد

**Said Moussaoui, Assistant Professor**

كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب

**Faculty of Letters and Human Sciences, University of Mohammed I,  
Oujda, Morocco**

تاريخ القبول: 2021/05/21

تاريخ الإرسال: 2021/03/30

**Abstract:****ملخص:**

International migration is a different event in the social life of the individual, as it works to extract him from the social and cultural context related to socialization, to a different social context. This places him in front of a double challenge, on the one hand he must face the repercussions of uprooting him from his social environment, and on the other hand, he must engage in the process of social integration according to the standards set by the future society. This calls for searching for social obstacles that limit the possibility of his integration, and on the other hand, the manifestations of unjust integration he faces must be held accountable.

**key words:** International migration, eradication, integration, Unequal integration.

تعد الهجرة الدولية حدثا فارقا في الحياة الاجتماعية للفرد، إذ تعمل على انتزاعه من السياق الاجتماعي والثقافي ذات الارتباط بالتنشئة الاجتماعية، إلى سياق اجتماعي مختلف. وهو ما يضعه أمام تحد مزدوج، فمن جهة يجب عليه أن يواجه تداعيات اجتثاثه من محيطه الاجتماعي، ومن جهة ثانية عليه أن ينخرط في سيرة الاندماج الاجتماعي تبعا للمعايير الموضوعية من طرف المجتمع المستقبل. مما يستدعي البحث عن العوائق الاجتماعية التي تحد من إمكانية اندماجه، ومن جانب آخر يجب مساءلة مظاهر الاندماج غير العادل التي يواجهها.

**الكلمات المفتاحية:** الهجرة الدولية، الاجتثاث، الاندماج، الاندماج غير العادل.

## 1. مقدمة

الحالات، تغذيها سياسة ممنهجة (أمنية وعسكرية) ضد ساكنة معينة، تهدف إلى تغيير المعطيات الديموغرافية والاجتماعية والثقافية، خدمة لمآرب السلطة النافذة، كما كان عليه الحال في الجزائر والمغرب إبان الفترة الاستعمارية.

بهذا المعنى، سواء أكانت الهجرة نابعة من "إرادة حرة"، أم تم فرضها، فلا يمكن إلا أن تُشكّل الإطار الأنسب، لاجتثاث الأفراد والجماعات من محيطهم الأصلي، مع عجز مزدوج لبلدان الاستقبال على استيعاب خصوصياتهم وإدماجهم في المحيط السوسيو-ثقافي المستجدة. مما يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية حتمت على هذه الدول وضع إطار مؤسسي وقانوني، يتوخى إدماج هؤلاء الوافدين الجدد في البنيات الاجتماعية والاقتصادية.

بناءً على ما سبق نتوخى من خلال هذه الورقة وضع سياسات الإدماج المعتمدة في إطارها التاريخي والنظري، بتبيان الجذور التاريخية للهجرة إلى فرنسا وسياسات الإدماج التي اعتمدتها مع كشف أسسها النظرية، وهو ما من شأنه أن يُمكننا من مساءلة تهاافت الخطاب الرائج إعلاميا وإيديولوجيا حول الهجرة وسياسة الإدماج، من خلال التركيز على مفارقة سياسات الإدماج المطبقة.

## 2.

لمهاجر: من الاجتثاث إلى الاغتراب

إذا كانت الهجرة ظاهرة اجتماعية ترافق سيورة تطور المجتمعات الإنسانية، معبرة عن رغبة الأفراد في تغيير شروط وجودهم الاجتماعي، فإن الانعكاسات التي تخلفها حتمت على مختلف المهتمين بحقول العلوم الاجتماعية والإنسانية اتخاذها موضوعا للبحث العلمي قصد فهم طبيعتها، ومدى تأثيرها على الأفراد المهاجرين، وكذلك المجتمعات المستقبلية، نتيجة التغيرات التي أحدثتها الثورتين التجارية والصناعية، على الأصعدة الديموغرافية والاقتصادية والسياسية والثقافية، مما أفرز نزوحا كثيفا للسكان القروية المعتمدة في نمط عيشها على الفلاحة نحو المدن الصناعية.

فالانتقال من المجال القروي إلى المجال الحضري، مع ما يواكبه من تغيير المعطيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، يفرض على المهاجر التأقلم وتطوير آليات تسمح له بالاندماج في الوسط الجديد، دون قطيعة مع ميراثه المكتسب، ذلك أن مراحل استقراره الأولى يخترقها صراع بين نمطين اجتماعيين ضمن نفس المجال، مما سيمهد الطريق لبروز مختلف مظاهر سوء التنظيم الاجتماعي، باعتباره تجسيدا لعدم التوافق بين المهاجر والمحيط الذي يحتضنه.

صحيح أن الهجرة، في غالب الأحيان، خطوة "إرادية" يقوم بها الفرد أو الجماعة من أجل البحث عن شروط أفضل للحياة الاجتماعية، إلا أنها، في بعض

## 1.2 تاريخ التهجير في المجتمعات المستعمرة

## وإنتاج الاجتثاث

أدت مختلف السياسات الاستعمارية في بلدان شمال إفريقيا، إلى تمزيق البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، التي شكلت تاريخيا دعائمها وأساس تنظيمها الاجتماعي، مهددة في المقام الأول الشروط الموضوعية لإخضاع مقاومة المجتمعات المغاربية، وهو ما عبرت عنه الحملات التي عرفت تاريخيا بسياسة التهذئة (Pacification) في كل من المغرب والجزائر، المستندة على ترسانة من الإجراءات القانونية والعسكرية، الرامية إلى استغلال ثروات تلك الشعوب:

إذ لجأت السلطات الاستعمارية، أمام وقع الانتفاضات التي استمرت ما بين سنة 1955 وسنة 1962، إلى نهج سياسة طرد السكان من مناطقهم الأصلية، خصوصا شمال قسنطينة، وتجميعهم عنوة في مناطق محظورة (Zones Interdites)، مما أدى إلى عواقب وخيمة ومكلفة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا. فقد اتخذت هذه السياسات، كما لاحظ ذلك بيير بورديو (Pierre Bourdieu)، طابعا منهجيا ومنظما، خلق مناطق فارغة ومراقبة، لتسهيل إخضاع المناطق المتمردة، من خلال تجميعها بالقرب من الثكنات العسكرية، كما لجأت السلطات الفرنسية إلى سياسة الأرض المحروقة (La Terre Brûlée) (إحراق الغابات، القضاء على قطعان الماشية...)، ولم تدخر جهدا في سبيل دفع الفلاحين إلى مغادرة أراضيهم

ومنازلهم، فكان أن وصل عدد الساكنة المجمعة إلى 2157000، أي ربع ساكنة الجزائر وهو ما يمثل نصف الساكنة القروية، فصح بذلك القول معه، إن عملية التجميع هذه تعد من أكثر العمليات وحشية على مر التاريخ<sup>1</sup>.

يمكن القول إن نفس السياسات انتهجت في المغرب إبان فترة "الحماية" الفرنسية، رغم قدم ظاهرة الهجرة القروية نحو المدن، إلا أن منحها سيتصاعد كماً وكيفاً إبان بدايتها، غدت سياسات ممنهجة لتفكيك البنى الاجتماعية التقليدية خدمة للمشروع الإمبريالي الفرنسي، مهددة الطريق للاستغلال الكامل لمقدرات المغرب الاقتصادية. كان من تداعياتها، على غرار سياسة الاجتثاث، التي تطرق إليها بيير بورديو، أن تم القذف بفئات واسعة من الساكنة إلى المجال الحضري السائر إلى مزيد من التوسع بُغية تلبية حاجيات البنيات الاقتصادية المستحدثة، واستكمال سياسة التهذئة ضد القبائل النائرة.

نتيجة لذلك مثلت النقلة الاجتماعية التي عرفها المجتمع المغربي "ثورة حقيقية حدثت في ربع قرن"، على حد وصف أندري آدم (André Adam)<sup>2</sup>، تحللتها اضطرابات اجتماعية تزامنت مع إحداث مؤسسات اجتماعية في استمرارية مع التنظيمات التقليدية ذات الأصل القبلي، وشكلت بذلك مرحلة أولى للاندماج القسري للوافدين. في واقع الأمر، لقد تم نقل البنيات الاجتماعية القبلية إلى المجال الحضري كي

والعقارية، أي " التماسك الثقافي والاجتماعي الذي كان يركز على تجانس السلوك، وتمثلات المجال والزمان، والقيمة الممنوحة للعمل والأرض" <sup>5</sup>.

خلقت هذه السياسات الاستعمارية فجوة زمنية بين هابيتوس تشكل في لحظة تاريخية معينة وفق الشروط التي تتيحها، وبين طفرة الشروط الراهنة للفعل (حالة التحولات الاجتماعية السريعة، الثورات التكنولوجية، المثاقفة، ثورات سياسية)، محدثة هوة بين الماضي والحاضر يصعب ردمها، أطلق عليها بورديو "أثر التباطؤ (Effet d'hysteresis)"، إنه "مفهوم يعبر عن التفكير والاضطراب الذي يعتري العلاقة بين الحقل والهابيتوس، وعلى وجه الخصوص عندما يمر حقل ما بأزمة كبيرة تفرض عليه تغيرات عميقة" <sup>6</sup>، إن هذا المفهوم يمكن أن يقول على أنه حالة من عدم تكيف خطاطات الممارسة التي يتم اللجوء إليها أثناء إنجاز فعل ما مع الشروط الموضوعية الحالية التي تتطلبها هذا الفعل، بقول آخر، يسلط هذا المفهوم الضوء على العلاقة، أو لنقل بدقة أكبر، على التوتر، بين الماضي والحاضر الكامن في قلب مفهوم الهابيتوس <sup>7</sup>

بناءً على ما سبق، يمكن أن ننظر إلى المعاناة التي يتخبط فيها المهاجر، على أنها انعكاس للعلاقة المختلة بين خطاطات الإدراك المنتجة في شرط سويو-تاريخي مختلف، مع معطيات اللحظة الراهنة، إذ أحدث الاتصال بالإمبريالية الأوربية شرخا عميقا في ذهنية المجتمعات المغاربية، التي وجدت ذاتها أمام واقع مستجد

تحافظ على التوازن والنظام الاجتماعي، هذا ما رصده روبر مونتاني (Robert Montagne) في الأحياء الهامشية للمهاجرين والذي رصد: "غياب الإجرام في مدن الصفيح بصورة شبه تامة، حيث يسود الأمن والنظام العام بشكل أحسن كثيرا من المدن الإسلامية العتيقة، وبعدد محدود من رجال الشرطة، إن القرويين الحديثي العهد بالمدينة يظلون أصفياء، ولا يعرفون التمرد ضد النظام القائم، وينضبون بسلاسة لمبادئ أخلاق الإسلام الاجتماعية." <sup>3</sup>

يبدو إذن، أنه من المشروع أن نتساءل عن انعكاسات هذه السياسات على واقع الهجرة لاحقا؟ وكيف يمكن أن نفسير وقائعها وتداعيتها سوسيولوجيا؟ هل تُسعدنا الباراديمات النظرية المقدمة (بيير بورديو، صياد، بوغام...) في فهم واقع المهاجر من أصول مغربية اليوم في المجتمعات الغربية؟

## 2.2 الغربة الوجه المستدام للهجرة:

خلصنا إلى أن السياسة الإمبريالية دمرت الأسس الاقتصادية التي قام عليها النظام الاجتماعي التقليدي، محدثة انقلابا عنيفا في بنيت المجتمع الفلاحي الجزائري، [المغاربي بوجه عام] مخلّفاً مجتمعين بتاريخين متميزين <sup>4</sup>، حيث تم الانتقال من نمط التبادل العيني إلى التبادل النقدي، وإحداث العمل المأجور انسجاما مع نمط الإنتاج الرأسمالي الذي وطنته فرنسا في الجزائر، وبذلك تم تفكيك الهابيتوس مع تدمير البنيات الاجتماعية

التي تتطور منتجة أشكالاً جديدة لتفاعل الفرد المهاجر مع بلدان الاستقبال، وكيفية تنظيمه لعلاقته مع محيطه الأصلي ومع البنية الاجتماعية لبلد الاستقبال، مصنفاً أعمار الهجرة إلى ثلاثة مراحل أساسية: "تتميز المرحلة الأولى بكونها هجرة فردية، يتدب لها شخص من الجماعة الأصلية، حيث يتم انتقاء المهاجرين حسب مواصفات تضمن للجماعة قيم الوفاء والاتحاد، كي تعيد إنتاج نفسها، بفضل الدخل الذي تدره عليها؛ في حين يتميز العمر الثاني للهجرة بتحرر الفرد من قيود الارتباط بالجماعة، بعد تهاوي أسسها القديمة؛ أما في العمر الثالث للهجرة ونتيجة لسياسات الحد منها التي انتهجتها البلدان الأوروبية، خصوصاً من طرف السلطات الفرنسية، سيعمد المهاجرون أو المغتربون في بلدان المهجر إلى استقدام عائلاتهم، ومن ثم إنشاء مستعمرات متجانسة اجتماعياً وثقافياً وكذلك اقتصادياً، في الضواحي العمالية" <sup>8</sup>.

شدّد بهذا عبد المالك صياد على ضرورة تتبع سيورة انتقال المهاجر والمراحل التي يقطعها وصولاً إلى استقراره في بلد الاستقبال، وهو ما لا يمكن أن يتم دون استحضار مختلف التغيرات التي تتدخل في تحديد وضعية المهاجر وصولاً إلى وضعيته الجديدة بوصفه مغترباً. في هذا الإطار يعتبر أن الحديث عن الهجرة أو الاغتراب يمكن أن ينطلق من "وجهة نظر المهاجر في بلد المهجر ووجهة نظر المغترب في بلد الغربة، ومنه التوصل إلى فهم التاريخ الاجتماعي للعلاقات المتبادلة بين المجتمعات:

لم تتهيء له مسبقاً، فكان أن ظهرت الهجرة الداخلية أولاً نحو المدن (الغربة في الوطن)، ثم بعد ذلك، انتقلت إلى الخارج (الغربة في الخارج).

تسمح مقارنة بورديو للهجرة باستيعاب جذورها التاريخية وربطها بالصدمة الإمبريالية وتداعياتها على إعادة توزيع السكان في المستعمرات، كما يمكن مفهوم "أثر التباطؤ"، من فهم آثار ظاهرة الهجرة وما تخلفه من عوائق أمام الاندماج في البلدان المستقبلية، إلا أنه لا يركز سوى على المهاجر، وما يحمله معه من آثار متجاهلا وقع سياسات بلدان الاستقبال، ما دام، هذا الهايتوس نفسه، لا يتعلق بمعطى تاريخي قار، أو بنية ثابتة، بل يمكن أن يُعدّل تدريجياً وإن ببطء.

تقدم مساهمة عبد المالك صياد، في هذا الصدد، نموذجاً مثالياً (Idéal-type)، قابلاً للتعميم على سيورة الهجرة بشكل عام، والهجرة المغاربية على وجه التحديد، يسمح بتتبع تطورها والانتقال من وضعية المهاجر إلى وضعية المغترب: إنها سيورة للتكيف مع مختلف المعطيات المستجدة في حياة المهاجرين، محاولة منهم خلق نوع من التوفيق بين ماضٍ يحيل على المجتمع الأصلي، بكل مقوماته الثقافية والاقتصادية، وحاضر يطالبهم بالاندماج الاجتماعي، وتمثل القيم الاجتماعية لبلد الاستقبال.

يُمكن النموذج الذي قدمه هذا الأخير من رصد التحول على مستوى العلاقات والروابط الاجتماعية،

الأصليين إلى الدولة أو الأمة الفرنسية. لكن مع وصول حكومة فاليري جيسكار ديستان (Valéry Giscard d'Estaing) إلى الحكم، سيتم اعتماد هذا المفهوم وإدماجه في سياسات وزير الدولة للهجرة بول ديجود (Paul Dijoud).

يقوم هذا المفهوم على منظور جديد للعيش المشترك مبني على احترام الخصوصيات اللغوية والثقافية للمهاجرين، بغرض الحفاظ على روابطهم مع بلدانهم الأصلية، إلى جانب إفساح المجال أمام عودتهم إلى أوطانهم. لكن مع اعتماد سياسة الحد من تدفق المهاجرين، عمل هؤلاء، المستقرين، على استقدام عائلاتهم، مما فتح الباب أمام نشوء الجيل الثاني من المغتربين أواخر السبعينيات من القرن الماضي.

أمام التحديات التي طرحتها الضواحي، باعتبارها تضم فئات مهاجرة لا يستهان بها، سيتم تغيير السياسات المتبعة، القائمة على احترام الخصوصيات الثقافية للمهاجرين. حيث ستبلور لدى الجهات الرسمية المكلفة بشؤونهم، موقفا يعلن عن الرغبة في إعادة الاعتبار للمبادئ التي قامت عليها الجمهورية الفرنسية وفي مقدمتها مبدأ العلمانية، الذي هيمن منذئذ على النقاش السياسي والإيديولوجي، ولم تسلم منه حتى الكتابات السوسيولوجية، إذ غدا مفتاحا سحريا من شأنه أن يقدم الحل المبحوث عنه طويلاً لمشكلة الاندماج.

مجتمع المغتربين ومجتمع المهاجرين، وبين المغتربين المهاجرين وكلا المجتمعين<sup>9</sup>. وهي المقاربة التي يمكنها أن تكسر الحاجز النظري ذو الحمولة الإيديولوجية، الذي يحصر دراسة الهجرة في المهاجر فقط، دون تتبع جميع المعطيات الكفيلة بإعطاء صورة مكتملة عن سيرورة تحول المهاجر إلى مغترب، ودور بلدان الغربة في ذلك المسار من خلال مساءلة سياساتها اتجاه الهجرة وكيفية تعاطيها مع المغتربين.

### 3.

#### لهاجر وتدابير الاندماج غير العادل:

#### 1.3 ملحة عن السياسات الفرنسية اتجاه

#### المهاجرين:

دفعت الهجرة الكثيفة الوافدة على المجتمع الفرنسي تحديدا والمجتمعات الأوروبية على وجه الإجمال، إلى إعادة التفكير في سياسات الهجرة، بما طرحته من تحديات على التماسك الاجتماعي وعلى إعادة تعريف المبادئ التي قامت عليها الجمهورية الفرنسية، وبالخصوص كيفية التوفيق بين متطلبات الاندماج ومبدأ العلمانية الذي أفرزته الثورة الفرنسية.

في هذا المقام لا بد من الإشارة إلى أن مفهوم الاندماج، كان مستعملا في السياق الفرنسي قبل سنوات السبعينيات، سيما في السياق الجزائري، حيث يعد جاك سوستيل (Jacques Soustelle) أول من اعتمده، قاصدا به الطريقة الكفيلة بضم السكان

دوركاييم (Émile Durkheim)، بحيث يمكن القول إن جل إنتاجاته العلمية (سواء في كتاب "الانتحار"، أو في كتاب "تقسيم العمل الاجتماعي"، وكذلك في كتاب "التربية الأخلاقية") كانت رهينة لهاجس البحث في الآليات التي بفضلها يتمكن المجتمع من الحفاظ على توازنه، وتتيح لأفراده إمكان الاندماج وفقا للمعايير والقيم الموضوعية سلفا.

بالفعل، قدم دروكاييم في تناوله للاندماج الاجتماعي مقارنة مختلفة عن فلاسفة العقد الاجتماعي (روسو، جون لوك، هوبز...)، إذ انطلق هؤلاء من أطروحة مفادها أن العقد الاجتماعي يقوم على ربط الأفراد بعضهم ببعض، بناءً على إرادتهم الحرة، ومن ثم يصبح الفرد أساسا للمجتمع والدولة والسلطة السياسية، غير أن السوسيولوجي الفرنسي سينظر إلى المجتمع والدولة على أنهما واقعة اجتماعية مستقلة عن الأجزاء المكونة لهما، أي الأفراد.<sup>11</sup> ( )

وفق هذه المقاربة، تغدو إرادة العيش المشترك (Vouloir-Vivre Ensemble) أساس الحكم على اندماج الفرد من عدمه، خاضعة إلى المعايير والقواعد الأخلاقية المحددة بشكل قبلي من طرف المجتمع، وما على الفرد إلا الانضباط للمقتضيات الخارجية والقهرية والإلزامية للقاعدة الأخلاقية، التي تتكفل المدرسة، ثم الأسرة بدرجة أقل، بغرسها عن طريق التربية والتنشئة الاجتماعية. غير أن مفهوم الاندماج هذا لا يشكل سوى جانبا واحدا للرباط

بالفعل، خصت المفوضية السامية للاندماج (HCI) تقريرا صادرا سنة 2010 تحت عنوان: "تحديات الاندماج المدرسي"، شدد على ضرورة حضور كل الرموز الدينية في المدارس الفرنسية<sup>10</sup>، غير أن ما يراد التأكيد عليه هنا هو إرجاع أعمال الشغب التي تعرفها الضواحي، إلى سيادة التأطير الديني، رغم أن الكثير من المتابعين للشأن العام الفرنسي يعتبرون أن المقصود بالديني الوارد في هذا التقرير هو "المسلم"، أي يركز على المعطيات الثقافية، وهو في حد ذاته توظيف إيديولوجي يعلي من شأن أسباب وهمية، متجاهلا العلل الحقيقية لسيادة الاحتقان الاجتماعي، كما سنوضحه فيما يلي.

### 2.3 الاندماج والروابط الاجتماعية:

تمكّن مفهوم الاندماج من تصدر واجهة النقاشات السياسية والاجتماعية، ووظف في هذا السياق للإشارة إلى السياسات العامة الموجهة بشكل مباشر نحو المهاجرين أو إلى الأشخاص المتوقعين على هامش النظام الاجتماعي، ولعل هذه المكانة التي حظي بها هذا المفهوم في المجال العام، راجعة بالأساس إلى الآثار المتفاقمة لعدم تمكن/ تمكين فئات واسعة من المجتمع من آليات وشروط الاندماج، على قدم المساواة مع الفئات الأخرى المندمجة.

لا يمكن التطرق إلى هذا المفهوم، في التداول السوسيولوجي، دون العودة إلى الإسهام النظري لإميل

رابط الانتماء (Le Lien de Filiation): يقوم هذا الرابط على بعدين، الأول ذو صلة بالقرابة (Consanguinité) في بعدها البيولوجي بين الآباء والأبناء، ويتعلق الثاني بالتبني (Adoptive) مستمد من مقتضيات القانون المدني، وهو معبر عن انتماء اجتماعي متحصل من اعتراف الآباء بأبنائهم، ولهذا الرابط وظيفة مهمة في التنشئة الاجتماعية والهوياتية للفرد، من خلال ما يتيح من حماية واعتراف ضروريين لاندماج الفرد في المجتمع.

رغم ما لهذا الرابط من أهمية في إدماج الأفراد في النظام الاجتماعي، إلا أن كثافته وتوزيعه بين الأفراد تطغى عليه عدم المساواة، إذ يظهر تقطع هذه الروابط لدى الأطفال الذين يتلقون رعاية غير كافية أو لا يتم الاعتراف بهم في سجلات الحالة المدنية، يظهر كذلك عند فقدان الآباء لسلطة تربية أبنائهم بناء على مقرر قضائي لصالح مؤسسة تربوية أو لفائدة أسرة أخرى تتكفل بهم، كما يمكن أن يحدث عند موت أحد الآباء أو كليهما .

تتميز مظاهر هذا التقطع، الذي يصيب رابط الانتماء، بعدم المساواة تبعا للموقع الذي يحتله الآباء ضمن الهرم الاجتماعي التراتبي، وهنا يُسجل سيرج بوغام مستنداً إلى بحث ميداني في ضواحي باريس، أن نسبة فقدان هذا الرابط تصل لدى أبناء العمال ممن يتموقعون أسفل الهرم الاجتماعي إلى 27,9% في

الاجتماعي كما تصوره دوركايم ، والذي يحيل كذلك إلى جانب الضبط (Régulation) أي "الطريقة التي ينظم بها المجتمع أفرادها"<sup>12</sup> . بالجملة، إن كل اندماج قائم على روابط اجتماعية، بفضلها يتمكن الفرد من إنشاء وتطوير مقومات انتمائه إلى مجتمعه، وكل خلل يعترى أحد جوانب هذا الرابط، يعني فقدان توازن المجتمع.

في هذا السياق يقترح سيرج بوغام (Serge

Paugam) مقارنة جديدة بإمكانها من جهة تجاوز المقاربات التقليدية للاندماج، القائمة على التركيز فقط على قوة المؤسسات الكبرى للتنشئة الاجتماعية (المدرسة، الأسرة، العمل...)، ومن جهة أخرى تُطوّر المقاربات التقليدية للتفاوت الاجتماعي، لذلك يقدم إطارا تحليليا للروابط الاجتماعية، باعتبارها آليات تمهد الطريق أمام الأفراد من أجل اكتساب مقومات الانتماء إلى المجتمع، أي تكوينهم للشعور بالانتماء إلى النحن (Nous)، باعتباره صمام الأمان ضد مخاطر الحياة، ومؤسسا للانا (Moi) الذي يكونه الفرد ويمثل أساس شخصيته، إن هذه الروابط تؤمن للفرد الحماية والاعتراف اللذان يُشكلان الأساس الذي يقوم عليه كل تكامل إنساني.

نظرا للأهمية التي تكتسبها الروابط الاجتماعية في الحفاظ على توازن المجتمع وضمان نجاح عملية الإدماج الاجتماعي، يقترح سيرج بوغام نموذجا مثاليا لها وفق أربع روابط أساسية:

(Préteceille)، أن نسبة المشاركة في الأنشطة الجموعية والانتساب إليها، ذات علاقة تناسبية مع الموقع المحتل ضمن التراتبية الاجتماعية إذ: " تصل نسبة المشاركة في الأحياء الراقية إلى 32,3% في حين أنها لا تتعدى نسبة 18,3% في الأحياء الشعبية العمالية"<sup>14</sup>.

رابط المشاركة العضوية (Le Lien de Participation Organique):  
الرابط السابق بالخصائص التي تربطه بوظيفته تنظيم العمل. بحسب الطرح الدوركي، فإن ما ينشئ الرابط الاجتماعي في المجتمعات الحديثة، هو تكامل الوظائف التي تتيح للأفراد موقعا اجتماعيا يضمن لهم الحماية الأولية والإحساس بالجدوى الاجتماعية. إن هذا الرابط يؤسس في المقام الأول داخل المدرسة ويستمر في سوق الشغل، ولا يمكن دراسته دون ربطه بالسياق الإنتاجي للمجتمعات الحديثة، وكذلك بالسياق السياسي والمؤسسي السائد. أما بوغام، فيرى تعذر تعريف النموذج المثالي للاندماج المهني إلا بكونه تأمينا مزدوجا للاعتراف المادي والرمزي للعمل وللحماية الاجتماعية الذي تُتيحه المهنة.

غير أن هذا الرابط معرض هو الآخر للتقطع، ومن بين الأسباب المباشرة لذلك غياب الأمن الاجتماعي، والذي يعني فقدان الدعائم الاجتماعية، كما يشير تقطع هذا الرابط إلى بعدين أساسيين: الأول يشير إلى دونية اجتماعية مرتبطة بكل مظاهر البؤس التي تواجه الفرد، والبعد الثاني يحيل إلى مختلف أشكال الضغوط النفسية،

حين أن هذه النسبة لا تتجاوز 4,3% لدى الأطفال المنحدرين من أسر الأطر العليا<sup>13</sup>.

رابط المشاركة الانتقائية (Le Lien de Participation Elective)  
يقوم هذا الرابط على سيرورة التنشئة الاجتماعية خارج الأسرة، من خلاله يدخل الفرد في علاقات مع أفراد آخرين يتعرف عليهم في إطار مجموعات أو مؤسسات (الأصدقاء، المؤسسات الدينية أو الرياضية أو الثقافية...)، يجد الفرد بذلك نفسه من جهة مقيدا بضرورة الاندماج ضمن المجموعة، لكن من جهة ثانية متمتعاً بقدر من الاستقلالية في إنشاء شبكة للانتماء، بفضلها ينمي شخصيته في ظل مراقبة الآخرين. إن هذا الرابط، على عكس رابط الانتماء، يتمتع فيه الفرد بحرية الاختيار، في إطار الإلزام الذي تمارسه المحددات الاجتماعية.

يمكن لهذا الرابط أن ينقطع في حالة الصداقة، إذ أن تأثيره لا يظهر إلا على مستوى الشبكات العلائقية التي يفقدها الفرد، على عكس تقطع هذا الرابط داخل الأسرة في حالة الطلاق الذي تكون له آثار وخيمة على العلاقة بين الأنا/نحن، مهددة بذلك الشبكة العلائقية للفرد.

تظهر اللامساواة في توزيع كثافة هذا الرابط، حسب بوغام دائما، في التفاوت على الصعيد الاقتصادي والثقافي، إذ تظهر نتائج البحث الميداني حول الضواحي الباريسية، الذي أعده إدموند بريتسيل (Edmond

المتوسطة، لتصل هذه لنسبة إلى 44% لدى ساكنة الأحياء الشعبية العمالية" <sup>16</sup>.

إن الاندماج، وفقا للمقاربة التي قدمها سيرج بوغام، محصلة للكثافة التي تتخذها الروابط الاجتماعية، والتي تخضع لمحددات متعددة تتكامل فيها الأبعاد البيولوجية والقانونية والسياسية والثقافية والاقتصادية، وكل ضعف يصيب أحد تلك الروابط، سينعكس سلبا على درجة اندماج الفرد في المجتمع، مما يفتح المجال أمام ظهور مختلف أشكال سوء الاندماج الاجتماعي بوصفه انعكاسا لذلك الضعف .

غير أن ما يركي ضعف الروابط الاجتماعية هذه، وجود بنى اقتصادية وسياسية وتشريعية، تعمق عدم المساواة في الاستفادة من الحماية التي تؤمنها تلك الروابط للأفراد، في مواجهة مختلف المخاطر الاجتماعية، أي أن هناك علاقة تناسبية بين ضعف هذه الروابط والموقع المحتل ضمن التراتبية الاجتماعية، وهو ما يعني أن الأوضاع الاجتماعية في عموميتها ليست في صالح الفئات الدنيا من المجتمع، التي يشكل المهاجرون فئة لا يستهان بها ضمنه. ومرد ذلك إلى وضعيتهم الهشة سواء من الجانب القانوني والتشريعي، أو من الجوانب الاقتصادية، في إحالتها إلى سوق الشغل بالتحديد، فضلا عن العوامل الثقافية سواء كانت مرتبطة بالمهاجر أو بثقافة بلد الاستقبال، وهي المعطيات التي تفتح الباب أمام الحديث عن اندماج غير عادل، هو محصلة

وبالخصوص فقدان الثقة في الذات. البعدان يشكلان ضغطا على الفرد ومحيطه الاجتماعي <sup>15</sup>.

### رابط المواطنة (Le Lien de Citoyenneté):

يقوم هذا الرابط على مبدأ الانتماء إلى وطن، يعترف لأفراده بحقوق وواجبات متساوية، بحيث يشكل الأفراد جسدا واحدا بهوية وقيم جماعية. غير أن هذا الرابط لن يتحقق وجوده، دون حماية حقوق الأفراد من التجاوزات غير المشروعة التي يمكن أن تقوم بها الدولة، وتحصين الحقوق السياسية التي تتيح للأفراد المشاركة في الحياة العامة، وكذلك عن طريق حماية الحقوق الاجتماعية التي تمكنهم من مواجهة مخاطر الحياة، والاعتراف بسيادة الأفراد، بناءً على المنطق الحماي للمساواة الديمقراطية، كما يفترض تأمين الوسائل المادية الضرورية التي تمكن الأفراد من الاستقلالية والاكتفاء الذاتي، وهو ما من شأن تنظيم التربية والحماية في مجال الشغل والمساعدة أن يوفّره.

يبدو أن هذا الرابط بعيد عن التحقق في حالة المهاجرين والأجانب، خصوصا البعيدين منهم عن المؤسسات، إذ يصعب عليهم استخراج وثائق الهوية وتسوية إقامتهم، ومن ثم ممارسة حقوقهم، وهو ما رصدته بحث ميداني تم من خلاله توجيه سؤال إلى المستجوبين حول مدى تقييمهم لاحترام حقوقهم: "عبر 21,0% من المنتمين منهم إلى الأحياء الراقية، على أن حقوقهم لا يتم احترامها، في حين ترتفع هذه النسبة إلى 23,2% لدى المستجوبين المنتمين إلى الأحياء

وجهة نظر المهاجر المستجوب في مختلف مظاهر الحياة التي يعايشها، والإكراهات التي تواجهه في المجتمع،

لضعف أو إضعاف مختلف أبعاد الروابط الاجتماعية كما تحدثنا عنها أعلاه.

### 3.3 انعكاسات الاندماج غير العادل على

#### المهاجرين

إن أول عقبة يواجهها المغترب في بلاد الغربة، هي حالة التمييز التي تطاله نتيجة الأحكام النمطية السائدة في مجتمعات الاستقبال، والتي تؤثر سلبا على درجة اندماجه في المجتمعات المستقبلية، وتؤثر كذلك على تمثل الذات وعلاقتها بالآخرين. ولعل تلك الأحكام النمطية يمكن تلخيصها في التعريف الذي استقته كاترين دولاكروا (Catherine Delcroix)، بناء على المقابلات التي أنجزتها مع عائلة نور، المغربية الأصل، والذي تصرح فيه بما يلي :

"الصورة المكونة مسبقا عن الشباب العربي العنيف القادر على طعنك بسكين في الظهر والكاذب والسارق والمستغل والمنافس الاقتصادي الذي يهين البيئة لليمين المتطرف، والمسلم الذي يرفض دائما الاندماج والانخراط في المجتمع، الذي لا يمكنه تجاوز اختلافاته الثقافية مثل الزواج بامرأتين، والوضعية الدونية للمرأة وسوء معاملة الأطفال، وهجر التعليم الذي يؤدي إلى الجنوح؛ يحملونهم مسؤولية العنف وانعدام الأمن والبطالة، ينظر اليهم على أنهم محتلون، أعدادهم كبيرة جدا، يعتمدون على الغير، يتناسلون قصد أن يكون لهم أكبر عدد من الأطفال كي يستفيدوا من الإعانات العائلية"<sup>17</sup>.

إن هذه الأحكام النمطية التي تؤخذ على المهاجر المغترب، وبالأخص المسلم، تجعل من القيم التي انبنت

إن التوزيع غير العادل لمقومات الاندماج الاجتماعي، كما حدده سيرج بوغام بالاعتماد على وضعية الروابط الاجتماعية في علاقتها مع البنى الاقتصادية والسياسية والقانونية والثقافية، يجعلنا نساءل وضعية المهاجر في بلدان الاستقبال، وذلك من خلال البحث في مدى كثافة وقوة الروابط الاجتماعية لديهم، والحد الذي تتاح من خلاله الفرص له كي يصبح جزءا من المجتمع المستقبل، وهو ما يقتضي في المقام الأول الكشف عن مختلف أشكال التمييز التي تطاله، سواء تعلق الأمر بالأحكام النمطية المبنية اتجاهه، وتأثيرها على صورة الذات، أو تعلق الأمر بمختلف السياسات الاقتصادية والتشريعية المعتمدة في بلدان الاستقبال، التي تساعد على الاندماج، أو على العكس، تمهد سبيل إقصائه الاجتماعي.

على ضوء ما سبق، سنعمل على إعادة قراءة عمليتين مهمين، تناولا وضعية المهاجرين في بلاد المهجر، الأول تحت إشراف بيير بورديو وهو كتاب "بؤس العالم"، أما العمل الثاني فهو "أضواء وظلال على عائلة نور" من تأليف كاترين دولكروا، وكلا العمليتين اعتمد فيهما المؤلفين على منهجية كيفية، تستهدف الكشف عن

سياسية وإيديولوجية وأمنية، وتبرير ردود فعل المهاجرين بإرجاعها إلى معطيات ثقافية مفصولة عن السياقين الاقتصادي والاجتماعي، إذ يتبين بوضوح، غياب سياسة إدماج قائمة على رابطة المواطنة، غير أن الخطاب السائد حول المهاجرين، وفي تناقض صارخ، يدين باسم الجمهورية ردود أفعالهم تجاه سياسات إقصائية، مختزلا المعركة ضدهم إلى معطيات ثقافية، منصبا مبدأ العلمانية قاضيا مع تغييب مبادئ الجمهورية الأخرى، وعلى رأسها المساواة.

من جانب آخر تعمل المدرسة على توسيع البون بين المهاجر وباقي المواطنين من خلال تكريس سياسة تعليمية تعمل على الإقصاء والاصطفاء، أكثر مما تعمل على بناء مواطن متمثل لقيم الانتماء للوطن، في هذا الإطار عاج عبد المالك صياد في كتاب كرسه لعلاقة المدرسة بأطفال المهاجرين، هذا الدور المنوط بالمدرسة وخصوصا في علاقتها بالمهاجرين (رغم أن دورها لا يستثني أحدا من المتموقعين أسفل الهرم الاجتماعي)، إذ يعمل هذا النظام على تكريس الميز بالاعتماد على معايير للاصطفاء قائمة على محددات لسنية وثقافية، غالبا ما يكون أبناء المهاجرين ضحية لها، وبالتالي إعطاء الشرعية للنظام التعليمي قصد إعادة توجيههم نحو الشعب التقنية التي تصنف أسفل الهرم الاجتماعي، يمكن تأكيد هذا المعطى من خلال إثبات أن أغلبية المنحدرين من أسر مهاجرة، لا يتمكنون من الوصول إلى المرحلة الثانوية، وهنا يستحضر صياد أطروحة

عليها الجمهورية الفرنسية، والنظام الديمقراطي في شموليته، أمام تحدي الإقرار بالتعددية الاجتماعية وحمايتها، من كل التحرشات وجيوب الرفض. غير أن الواقع الذي تثبته العديد من الأبحاث الميدانية، يؤكد مدى البون الشاسع بين الخطابات الرسمية، وما هو متداول في النقاشات العمومية حول المهاجر، وحول مسألة قبول الاختلافات الثقافية، مما يعبر عن تحديد حقيقي لرباط المواطنة.

تعتبر مظاهر التمييز بين المواطن الفرنسي والمهاجرين عن ازدواجية في التعامل، والتي لا تحتكم إلى عامل القانون فحسب، بل تتداخل فيها اعتبارات أخرى ثقافية، عرقية، ودينية وإن بمستوى أقل، في تجسيده، وهو ما تعبر عنه قصة كل من الشاب علي الفرنسي من أصول مهاجرة، ورفيقه فرانسوا الفرنسي الأصل<sup>18</sup>، غير أن هذا التمييز يطال كذلك حتى المهاجرين من أصول أوروبية، حسب ما يستشف من التصريح الذي قدمه احد المهاجرين البرتغاليين، الذي يرجع الحيف والميز الذي طاله من الإدارة الفرنسية، والتنكر لتضحياته، على مر عقود قضاها في خدمة المجتمع الفرنسي، موجزا ذلك: "لأن إسمي دمورا"<sup>19</sup>.

على ضوء هذا الواقع المشحون بالميز الممارس على المهاجر، لا يمكن أن نتحدث عن رباط المواطنة، الذي يعد المدخل الأساس لكل سياسة تهدف إلى إدماج المهاجر، بعيدا عن الخطابات السياسية، أو الاستراتيجية التي تأخذ على عاتقها تحقيق أهداف

البيضاء في المغرب)، قد أحدثت شرخا في البنيات الاجتماعية والاقتصادية للمهجرين إلى المراكز الأمنية/العسكرية أو الاقتصادية، فإن الهجرة في مرحلة الاستقلال السياسي اتخذت طابعا مختلفا، تزامنت مع فتح أبواب الهجرة إلى البلدان الأوروبية، التي أنهكتها الحرب العالمية الثانية ديموغرافيا، وأضحت في حاجة ماسة إلى اليد العاملة المهاجرة قصد مواكبة النمو الاقتصادي السريع.

بفعل هذه الهجرة/التهجير تحول المهاجر في بلاد الغربية إلى مغترب، لا هو قادر على الرجوع إلى بلده باعتبار أن المعطيات التي دفعته إلى الهجرة لم تتغير، ولا هو متمتع بحقوق الاندماج العادل على قدم المساواة مع مواطني بلدان الاستقبال. مما يعني تقطع الروابط الاجتماعية سواء مع بلد الانطلاق أو بلد الاستقرار، ليضطر إلى مواجهة كل أصناف الميز الاجتماعي والاقتصادي، وشتى مظاهر الوصم الاجتماعي، المترتبة عن انتشار المواقف النمطية من الغير، والممزوجة بعنصرية تطاله وتسلبه حقه المشروع في الاستفادة من ثمار المبادئ التي تأسست عليها الدول الأوروبية، بل باسمها أصبح يُجابه.

#### 5. الهوامش:

1 Pierre Bourdieu, Abdelmalek Sayad: Le déracinement: la crise de l'agriculture traditionnelle en Algérie, Editions de Minuit, septembre 2018, pp. 11-13

بورديو، التي تتمحور حول اعتبار المؤسسة التعليمية تضفي الشرعية على التوزيع المحدد اجتماعياً لرأس المال الثقافي، وتعيد إنتاج المواقع الاجتماعية التي يمنحها رأس المال هذا<sup>20</sup>.

استنادا إلى هذه المعطيات، تكون المبادئ التي بنيت عليها الجمهورية الفرنسية بالخصوص، مجرد شعارات، لا يمكن لها أن تصمد أمام منطق الاصطفاء والتمييز السائد داخل المدرسة باعتبارها وظائف جوهرية لها، وتجد نفسها تبعا لذلك في تعارض صارخ مع المثل العليا القائمة على الحرية والإخاء والمساواة، وهي مبادئ لا يمكن تأويلها وإضفاء الشرعية عليها إلا من طرف هؤلاء المتربعين أعلى الهرم الاجتماعي، أي المحتكرين للرأسماليين المادي والرمزي.

#### 4. خاتمة:

إن الهجرة من حيث هي تغيير في الشروط الاجتماعية والفيزيائية للفرد والجماعات، لا يمكن إلا أن تشكل اقتلاعا من السياق الاجتماعي والاقتصادي. وهي بذلك تشكل بداية للتقطع أو إضعاف الروابط الاجتماعية، مما يفتح المجال أمام مختلف مظاهر سوء الاندماج الاجتماعي التي تلقي بظلالها على المهاجر وتلقي به إلى هامش المجتمع.

إذا كانت السياسات الاستعمارية، سواء في الجزائر أو في المغرب، قد دشنت الهجرة المكثفة من البوادي إلى المدن أو مراكز التجميع (قسنطينية في الجزائر والدار

13 Serge Paugam: L'intégration inégale ,1er Editions, PUF, 2014, pp. 8-10

14 ibid. pp. 10-13

15 ibid. pp. 13-16

16 ibid. pp. 16-19

<sup>17</sup>كاترين ديلكروا: ظلال وأضواء على عائلة نور، مقاومة التهميش في مجتمع المهاجرين، ترجمة: رياض الكحال، منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1 نوفمبر 2018، ص. 185

<sup>18</sup>بيير بورديو: بؤس العالم، ترجمة محمد صبح، الجزء 1، دار كنعان للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة 1، 2001، ص ص. 128-129

<sup>19</sup>بيير بورديو: بؤس العالم، ترجمة محمد صبح، الجزء 2، دار كنعان للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة 1، 2001، ص. 195

20 Isabelle Rigoni : Abdelmalek Sayad, L'école et les enfants de l'immigration, Paris, Seuil, 2014. Sciences et actions sociales, Association des chercheurs des organismes de la formation et de l'intervention sociales, 2016. disponible en ligne <http://bit.ly/2J5aPkW>

<sup>2</sup>عبد الرحمان المالكي: السوسيولوجية الكولونيالية أمام ظاهرة الهجرة القروية بالمغرب، مجلة عمران، عدد17، صيف 2016، ص. 93

<sup>3</sup>نفس المرجع، ص. 97

4 Pierre Bourdieu, Abdelmalek Sayad, op. Cit. p. 30

5 Pierre Mounier: "Pierre Bourdieu, une introduction", POCKET/LA DÉCOUVERTE, 2001, p. 45

6 Hannah Graham: Hysteresis and the sociological perspective in a time of crisis, Acta Sociologica, 2020, Vol. 63(4), p. 451

<https://doi.org/10.1177/0001699320961814>

7 Pierre Mounier, op. Cit. p. 44

<sup>8</sup>عبد الله بلعباس: ظاهرة الهجرة عند عبد المالك صباد، من السياق التاريخي إلى النموذج التنموي، مجلة إنسانيات، عدد 62 أكتوبر- ديسمبر 2013، ص ص. 27-28

9 Sayad Abdelmalek: La double absence : des illusions de l'émigre aux souffrances de l'immigré, édition du Seuil, 1er publication, 1999, p. 17

10 Les défis de l'intégration à l'école et Recommandations du Haut Conseil à l'intégration au Premier ministre relatives à l'expression religieuse dans les espaces publics de la République, Haut Conseil à l'intégration, 2010, p.101

Disponible en ligne : <https://bit.ly/36vpIVw>

11 Catherine Rhein: Intégration sociale, intégration spatiale, in L'Espace géographique, 2002/3 tome 31, p. 195 . Article disponible en ligne, <https://doi.org/10.3917/eg.313.0193>

12 Giovanni Paoletti: «La théorie durkheimienne du lien social à l'épreuve de l'éducation morale », Revue européenne des sciences sociales, XLII-129, 2004, pp. 275-276